

**فلسطين**

# «فتح» تهدّد بعقوبات جديدة على غزة

بعداعت التقييمات الفلسطينية والإسرائيلية، الإيجابية والسلبية، لمجمل المباحثات في القاهرة حول اتفاق تهدئة بين المقاومة والعدو، لا ترى «فتح» ما يحدث سوى من منظور واحد. هو مكانها من الأتقاء، أكثر من طبيعتها. لذلك تهدّد برزمة عقوبات جديدة في حال لم تكت جزاءات المشهد

**غزة - هاني إبراهيم**

كلما تقدمت المباحثات تجريها حركة «حماس»، والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة مع جهاز المخابرات العامة المصرية حول اتفاق تهدئة مع العدو الإسرائيلي، تتصاعد النبرة التهديدية لدى عقوبات جديدة و«غير مسبوقة» على القطاع، لتجعل «حماس» تتأخر في التوقيع على الاتفاق، وذلك نظراً إلى المخاطر الكبيرة التي ستحملها بالنسبة إلى المسؤولية الكاملة عن غزة وسكانها. وعلمت «الإخبار» من مصادر سياسية مطلعة أن رئيس السلطة، محمود عباس، كلف حكومة «الوفاء الوطني» بإعداد «نصو كامل حول وقف تمويل غزة، بما في ذلك رواتب الموظفين ووزارتي الصحة والتعليم ورواتب الشؤون الاجتماعية»، في وقت يبلغ فيه رئيس وفد «فتح» عزام الإحمد ، الموجود حالياً في القاهرة، قيادة المخابرات المصرية نيّة عباس فرض

والأدوية والمستلزمات للقطاع الصحي، وقطع الكهرباء ووقف دفع ثمن مياه «ماكروت» الإسرائيلية الواردة إلى غزة. وتتوافق المعلومات حول عدد من العقوبات التي حصلت عليها «الإخبار» مع تصريحات أمين السر لـ«اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير»، صائب عريقات، التي حدّز فيها، أول من أمس، حركة «حماس» من توقيع اتفاق مع إسرائيل بشأن غزة، مؤكّداً أن السلطة ستوقف عن تمويل القطاع «في حال جرت

صفقات التقسيم تمهيداً لتدمير صفقة القرن»، وقال عريقات: «إذا فعلت حماس ذلك، فلن تكون لنا مسؤولية ولن نمول... هذا قطع للخط الأحمر، وتدمير للمشروع الوطني». ويستند التقدير المتحايوي إلى أن «حماس» لن تستطيع تحفل كامل المسؤولية في غزة حتى إن حاولت فيها جميع الضرائح، وأن ما يدور حالياً هو للضغط على السلطة للعودة إلى القطاع، خاصة أن المصريين لن يستطيعوا تجاوز «فتح» كي لا يفقوا موقف «حماس».

وهو ما يتوافق مع تقدير إسرائيلي عبّر عنه المحلل السياسي في القناة العبرية الثانية يهودا يعاري، عندما قال أمس، إن «نجاح أو فشل التهدئة في غزة بات مرتبطاً بموقف محمود عباس وقراره». وتمكين قطر من دفع رواتب موظفي القطاع الصحي، ووقف الفصائل سخيذا العودة إلى القاهرة عدّاً للثألاء لاستكمال المباحثات التي توقفت الأسبوع الماضي. ورغم عودة وفد الفصائل إلى القطاع، تواصلت المباحثات بين «حماس» والسلطات المصرية

بعد، الأمر الذي أشارت إليه صحيفة «إسرائيل اليوم» المقربة من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إذ نقلت عن مصدر مسؤول أن إسرائيل أبدت استعداداً مبدئياً لزيادة الخيار الكهربائي لغزة، وتمكين قطر من دفع رواتب موظفي القطاع الصحي، ووقف الفصائل سخيذا العودة إلى القاهرة عدّاً للثألاء لاستكمال المباحثات التي توقفت الأسبوع الماضي. ورغم عودة وفد الفصائل إلى القطاع، تواصلت المباحثات بين «حماس» والسلطات المصرية

## الخطة الأميركية التالية: بعد القدس تصفية «حق العودة»

**علي حيدر**

ليس مفاجئاً أن تكون الخطوة التالية للإدارة الأميركية، بعد إعلان القدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، ونقل السفارة الأميركية إليها، الانتقال إلى مرحلة تنفيذ مخطط تصفية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو ما أكدته تقارير إعلامية إسرائيلية. أنّ من المتوقع أن تعلن واشنطن قريباً وقف الميزانية والدعم الأميركي لوكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في الضفة الغربية المحتلة ومطالبة إسرائيل بالتصديق على الوكالة. فقد كان واضحاً أن الموقف الأميركي من مدينة القدس ليس إلا خطوة أولى في مسار تصاعدي يشمل كافة عناوين القضية الفلسطينية. وما مهّد الطريق للانتقال إلى هذه المرحلة. نتيجة التقييم الذي من المؤكد أنهم أجروه في واشنطن وتل أبيب، لرود الفعل العربية، وهو ما شجعهم على الخطوة التالية. خاصة أن أغلب النظام العربي الرسمي امتنع عن أي ردود فعل جديّة، حتى على المستويين السياسي أو الاقتصادي بهدف ردع الطرفين الأميركي والإسرائيلي عن مواصلة هذا المسار، فضلاً عن تراجع عن قرار القدس. ويجسد هذا الموقف الأميركي الاحتضان الكامل لمواقف تل أبيب التي ترى أن «حق العودة يشكل العقبة الرئيسية في المفاوضات».

تتضمن الخطة الأميركية بحسب القناة الثانية الإسرائيلية، خطوات عدة، سيكون أولها نشر تقرير عن عدد اللاجئين الفلسطينيين، حيث يزعم الأميركيون أن عددهم يبلغ نصف مليون، مقارنة بأكثر من خمسة ملايين وفقاً للاعتراف الدولي ووكالة «الأونروا». أما المرحلة الثانية للخطة، فستكون عبر إعلان إدارة دونالد ترامب سحب الاعتراف بوكالة «الأونروا» ورفض تعريف الاجي المتبع بالوكالة، وهو بنقل مكانة اللاجئ عبر التوارث بين الأجيال حيث ستكتفي واشنطن بالاعتراف بالوكالة على أنها مفوضية تعنى بشؤون اللاجئين عموماً، وسيغيب ذلك وقف الميزانيات وتمويل فعاليات «الأونروا» وأنشطتها في الضفة الغربية. يؤكّد التوجه الأميركي لإلغاء حق العودة بعد إعلان القدس أن المرحلة الحالية هي بنظر تل أبيب وواشنطن، مواصلة المساعي للتصفية التامة للقضية الفلسطينية، عبر حسم كافة قضاياها لمصلحة الجانب الإسرائيلي، وبالتالي، سيكون لهذه الخطوة أيضاً ما يتبعها في ما يتعلق بالستوطنات التي من المؤكد أنها أجروه في واشنطن وتل أبيب، التي مهّد لها حزب «اليكود» قبل أشهر عبر الدعوة إلى تطبيق القانون الإسرائيلي عليها في الضفة الغربية. وتؤكد أيضاً حقيقة جوهري «صفقة القرن» التي رُوّج لها ومحاولة التمهيد لإعلانها كإطار لتسوية القضية الفلسطينية، بما يتسق مع السقف الإسرائيلي.

خلال أيام قليلة، يُفترض أن تصبح الكتائب السلفية الموالية للوطيبي خارج مدينة نعر، بعدما أعلنت السبب الماضي انسحابها منها وطالبت بترتيب «خروج امن» لمقاتليها من المدينة. الخطوة التي تأتي بعد تعرض السلفيين لنكسة عسكرية هناك، يبدو أنها أخرجت بإيعاز من قبل الإمارات التي ترى اللحظة مناسبة لإعادة ترتيب الوراق في مواجهة ما تعتقد أنه مخطط تركي ـ قطري، مدعوم عمانياً، لتجديك المشهد النعري

ليس خروج «كتائب أبو العباس» السلفية المدعومة إماراتياً من مدينة نعر حدثاً عابراً، هذه الميليشيات التي تأسست ابتداءً تحت اسم «حماة العقيدة»، لتشكل لاحقاً الفرع الضاربة لأبو ظبي في المدينة الواقعة غربي اليمن، تغادر اليوم معقلها الرئيسي، ثغرة الكثير من التكتلات والتحولات بشان خلفيات الانسحاب وتداعياته، صحيح أن هذه الخطوة جاءت بعد معارك ضارية مع التكتلات المحسوبة على «حزب التجمع اليمني للإصلاح» (إخوان مسلمون) تمخّن خلالها الأخير من توجيه ضربات قاسية للسلفيين، إلا أن قرار القيادي السلفي، عادل عبده فارح، المعروف بـ«أبو العباس»، مغادرة نعر (المدينة) من دون استماتة في القتال بعد عملية الجرف الصامد،

وفق ما يرى البعض، إنما يؤشر إلى أن ثمة أهدافاً بعيدة المدى كامنة خلف هذا التكتيد. برز اسم «أبو العباس»، الشاب الثلاثيني المتخرج في «دار الحديث» السلفي في قرية دماج بمحافظة صعدة، في أواخر عام 2015، عندما أسس في مدينة نعر التي ينحدر منها مجموعة مقاتلة باسم «حماة العقيدة»، لتشارك في ما سُمّي «معركة تحرير نعر»، سرعان ما أوكلت إلى عادل عبده فارح، لاعب كرة القدم السابق والملقب بـ«الديابة الألمانية»، مهمة قيادة الجبهة الشرقية في المدينة، قبل أن تفتح له أبواب الدعم الإماراتي السخي مادياً وتسليحياً، ضمن إستراتيجية أبو ظبي القائمة على تقوية الأجنحة السلفية المحسوبة عليها في قبالة السلفية «المهادية» و«الإخوان» (هاني بن بريك في عدن وأبو العباس في نعر). إستراتيجية لم تطل الوقت حتى ظهرت نتائجها، ونتائج الحشد السعودي للمرتزقة كيفما اتفق (من دون جامع من عقيدة أو قضية)، على شكل صراع نفوذ بين تلك الميليشيات، لم يكن يخبو حيناً إلا ليتجدد أحياناً أخرى. مع بداية عام 2018، ازدادت حدة التوتر بين السلفيين و«الإصلاحيين»، والذي اتخذ في مرات كثيرة صورة مواجهات مسلحة شكّلت الأحياء الواقعة تحت سيطرة كلا الطرفين مسرحاً لها. وفي شهر آب/ أغسطس الحالي، بلغ الأمر ذروته بفعل اندلاع اشتباكات ضارية لم تنته إلا بعدما كانت قوات «اللواء 22 ميكاف» وقوات «محور نعر» المحسوبة على «الإصلاح» قد استولت على مساحات واسعة من رقعة نفوذ «أبو العباس». استمر، إثر ذلك، الأخذ والرد، من دون أن تفلح جهود الوساطة في إيقاف المواجهات التي استمرت لأكثر من أسبوع، إلى أن أعلن أخيراً الاتفاق على تسليح «المرتفعات الاستراتيجية» لـ«اللواء الخامس ـ حرس رئاسي»، ومن ثم للجبهات الأمنية، في ظل تجاوب إبدته

**العراق**

تعرّز تلك المعطيات معلومات توافرت لـ«الإخبار» عن أن تركيا تسعى جادة إلى تعزيز حضورها على الساحة اليمنية في مواجهة الإماراتيين. من هنا، تراهن أبو ظبي على أن «خروج أبو العباس من وسط المدينة لا يعني خروجه من المشهد النعري، بل سيكون له دور أكثر فاعلية»، على حدّ تعبير مصدر عسكري مقرب من قيادة «التحالف» في عدن. يشير ذلك الرهان حديث مصادر مطلعة من داخل نعر عن أن الإيعاز الإماراتي لميليشيات «أبو العباس» بالانسحاب من المدينة إنما هو جزء من «خطة مدروسة» لتطويق «الإصلاحيين» قبل الانقراض عليهم. توضع المصادر، في حديث إلى «الإخبار»، أن مقاتلي «الحكومة الشرعية»، بتأمين خروج عادل فارح ستوجهون إلى ريف نعر، وتحديدًا إلى جبهة الكدحة، حيث تامل الإمارات أن تخلّو لها الجو من أجل تنفيذ مشروعاتها في تشكيل «حزام أمني نعري»، بعدما فشلت في ذلك داخل المدينة. تصيف المصادر نفسها أن أبو ظبي تراهن، أيضاً، على أن «الإصلاح» سيغدو منذ الآن في واجهة المشهد الأمني في نعر، وبالتالي سيتم تحميله المسؤولية عن الانفلات والفوضى

العراق

# معسكر الصدر «متفائل»... والأكراد يترثون

الأكثر من المحور الوطني (بضمّ قو) «البيح السنّي») بكتلة إقائد الوطن»، التي أعلنت مساء ال19 من آب/ أغسطس الماضي من فندق بابيل في العاصمة بغداد كـ«نواة متضادة (يمشّر) كل من قطبيها بقرب ولادة هذه الكتلة من طرفه. تجاذب بدا، يوم أمس، ماثلاً لمصلحة إلى القمصا، على أحد أهم عوامل القضية الفلسطينية وسحبها من طاولة المفاوضات».

مع ذلك، من الطبيعي أن ينظروا في تل أبيب إلى هذه الخطوة، على أنها خطوة تاريخية أخرى لترامب، وطائفة الذي يسعى إلى شرنة الواقع كما هو بهدف تكريسه، وتحديدًا بعد شطب قضية القدس عن طاولة المفاوضات. على طريق محاولة تحقيق الأمل الإسرائيلية في الساحة الفلسطينية.

التفسيّين في المحافظة، والذين قد يتخذان مساراً تصاعدياً في مقبل الأيام. حينذاك، يتم تقديم الكتائب السلفية، بعد أن تتشكل في صورة «حزام أمني» كـ«مُخلص» من الفوضى، و«محرّر» من «الميليشيات»، وفق ما تقول المصادر. الأهم اعتقاد الإماراتيين أن «الإصلاح» سيكون أمام تحديّ المواجهة مع الحوثي، فيما أن يخوض المعركة بحذ، وإما أن يصبح محط غضب الحاضرة الشعبية، لكن ما لا تنتهه إليه الدولة الثانية في «التحالف»، على ما يبدو، أن «الإخوان» الذين يجدون أنفسهم اليوم هدفاً لما يشبه «حرب تطهير» ضدهم، قد لا يمانحون وضع أيديهم بأيدي خصومهم (انصار الله)، وهو سيناريو تكاثرت إرصاداته عقب الأزمة الخليجية، عندما باء «الإصلاحيون» إلى إبرام اتفاقات موضعية على غير جبهة مع «انصار الله»، من دون العودة إلى قيادة «التحالف». اتفاقات يظهر أن أكثر من طرف داخلي وخارجي باتت مصلحة مجتمع على اتساع رقعتها، وتطورها إلى ما هو أبعد من الهدن العسكرية.

(الإخبار)



اعتمدت استراتيجيّة طوي ظبي على تقوية الأجنحة السلفية الموالية لها في عدن ونعر (أ ب)

«الفتح»، بما يسمح بزخو كتلة منه إلى معسكر العبادي - الصدر، وهو ما سارع الناطق باسم «الفتح»، أحمد الأسدي، إلى نفيه، وأيضاً الحديث عن رغبة بعض أعضاء تحالفه في الانضمام إلى «نواة الكتلة الأكبر»، بأنه «خبر مضحك وكاذب لا يستحق الرد»، مؤكّداً أن «تحالفنا من أكثر التحالفات تماسكاً، وما ضعف، أيضاً، من ترويج مصادر «سائرون» لقرّب إعلان «الكتلة الأكبر» قراراً مع دعوة رئيس الجمهورية، فؤاد هني، في أول جلسة للبرلمان، هو نمي تحالف «المحور الوطني، على لسان الناطق باسمه عبد الملك الحسيني، اتخاذ التحالف قراراً أو إعلاءه وعوداً في شأن الانضمام إلى أي من المعسكرين المتنافسين. وقال الحسيني، في بيان، إنه «سيتمّ وضع ملامح التقارب من هذه الكتلة أو تلك، وفق البرنامج الحكومي الذي يجد فيه المحور الوطني

نصفه «الفتح» الأنباء عن حدوث انشقاقات داخل صفوفه

(الإخبار)